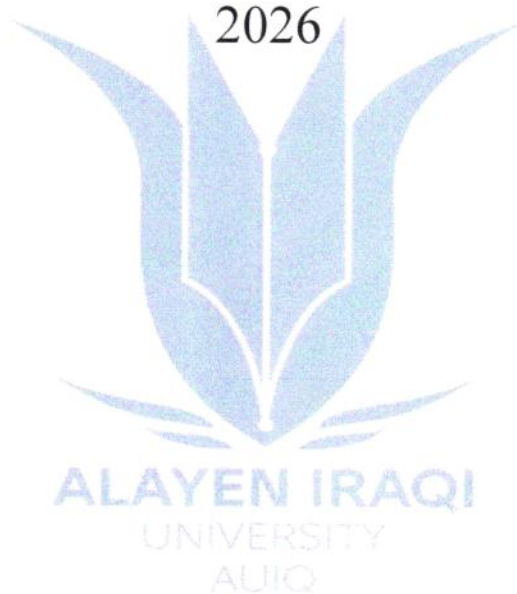




سياسة النزاهة الأكاديمية جامعة العين العراقية (AUIQ)

2026



قسم ضمان الجودة والاداء الجامعي

١. المقدمة والخلفية النظامية

إدراكاً من جامعة العين العراقية بأن مواردها البشرية من تدريسيين وباحثين وطلبة هي أئمن أصولها والمحرك الأساسي لنجاحها الأكاديمي والبحثي ، وتأكيداً على التزام الجامعة بإرساء بيئة عمل مستقرة وأمنة وعادلة تعزز الانتماء والنزاهة ؛ تضع الجامعة هذه السياسة لتشكّل إطاراً تنظيمياً صارماً يحكم الأمانة العلمية .

تتسق هذه السياسة وتتكامل بشكل مباشر مع القوانين واللوائح التالية المعمول بها في الجامعة:

- قانون العمل العراقي وقانون الخدمة الجامعية وتعليمات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .
- لائحة السلوك الوظيفي رقم (١) لسنة ٢٠١٦ والتعديل الأول لها الصادرة عن هيئة النزاهة العراقية.
- سياسة تسويق وحماية الملكية الفكرية الخاصة بجامعة العين .
- سياسة الأمن الوظيفي المعتمدة في الجامعة .

٢. أهداف السياسة

تهدف هذه السياسة إلى تحقيق الآتي:

- ترسيخ مبادئ الأمانة العلمية والنزاهة الأكاديمية في كافة الأنشطة البحثية والتعليمية .
- بناء ثقافة مؤسسية قائمة على الاحترام المتبادل والعدالة والشفافية والمساءلة .
- حماية الحقوق الفكرية والمعنوية والتجارية للمبدعين من منسوبي الجامعة وضمان استثمارها الرشيد .
- توضيح وتحديد واجبات الموظفين والتدريسيين والطلبة بدقة لا تقبل اللبس وضمان تطبيقها بعدالة .

٣. نطاق التطبيق والفئة المستهدفة

تطبق أحكام هذه السياسة بصورة إلزامية ودون أي استثناء على جميع تشكيلات جامعة العين العراقية ، وتستهدف تحديداً :

١. أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين .
٢. الباحثين في المراكز البحثية المتخصصة .
٣. طلبة الدراسات العليا وطلبة الدراسات الأولية (في بحوث التخرج والمشاريع البحثية) .
٤. المشاركين في المشاريع الابتكارية وحاضنات التكنولوجيا بالجامعة .

٤. المبادئ والقواعد الأساسية للنزاهة الأكاديمية والسلوك الوظيفي

التزاماً بـ "لائحة السلوك الوظيفي" و"سياسة أخلاقيات الملكية الفكرية"، يتعين على كافة المستهدفين التقيد بالقواعد التالية:

- الأداء النزاهة والمخلص : أداء الواجبات الأكاديمية والوظيفية بكل أمانة، ونزاهة، وإخلاص، وحيادية، وحرص على المصلحة العامة للجامعة.
- منع تضارب المصالح : الامتناع عن القيام بأي نشاط من شأنه أن يؤدي إلى نشوء تضارب بين مصالح الجامعة ومسؤولياتها الأكاديمية وبين المصالح الشخصية للتدريسي أو الباحث.
- الموضوعية وعدم التمييز : تقديم الخدمات التعليمية والبحثية للطلبة والمراجعين بكل حيادية دون تمييز على أساس الجنس، أو العرق، أو الدين، أو الطائفة، أو المعتقد، أو الانتماء السياسي.

- الالتزام بالقوانين والتعليمات: الحرص الكامل على الإلمام بالقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة ذات العلاقة بالعمل الأكاديمي والبحثي وتطبيقها دون إخلال أو إهمال.
- السرية والأمانة المعلوماتية: الالتزام التام بسرية المعلومات، وحماية خصوصية البيانات البحثية، وتطبيق معايير (FAIR) لإدارة البيانات والمعلومات الفكرية.

٥. أشكال المخالفات الأكاديمية والفكرية

يُعد سلوكاً مخالفاً للنزاهة الأكاديمية والملكية الفكرية كل من الأفعال الآتية:

١. السرقة الأدبية والانتحال الفكري: نسخ نصوص أو أفكار أو ابتكارات والادعاء بملكيّتها دون توثيق علمي للمصادر الأصلية.
٢. التلاعب الفكري والبحثي: تشويه النتائج العلمية أو اختلاق بيانات بحثية وهمية (تزوير وتزييف).
٣. عدم التزام أخلاقيات البحث: نشر بحوث مشتركة دون إدراج أسماء المشاركين الفعليين أو استغلال جهود الطلبة في المشاريع الابتكارية دون حفظ حقوقهم المعنوية والتجارية.
٤. مخالفة معايير الجودة الفكرية: تقديم بحوث لا تلتزم بأصول الابتكار الأصيل وأدوات فحص الانتحال المعتمدة من الجامعة.

٦. الحوكمة والهيكل التنظيمي للنزاهة والملكية الفكرية

لضمان تفعيل الرقابة والمتابعة بشكل مؤسسي، تتكامل الأدوار التنفيذية وفق الهيكل التالي:

- مساعد رئيس الجامعة للشؤون العلمية: يتولى الإشراف العام على أنشطة البحث العلمي والنزاهة الفكرية باعتباره المالك الأساسي لسياسة الملكية الفكرية.
- اللجنة المركزية للبحث العلمي: السلطة التنظيمية العليا لوضع الخطط والضوابط البحثية ومتابعتها.
- لجنة نزاهة الملكية الفكرية / لجنة أخلاقيات الملكية الفكرية: اللجان المتخصصة بمراجعة المشاريع، ومتابعة قضايا الانتحال أو التلاعب الفكري، وضمان النزاهة في استثمار الحقوق.
- شعبة الشؤون القانونية وعمادات الكليات: الجهات المسؤولة عن التحقيق وتطبيق الإجراءات الانضباطية والتأديبية عند رصد المخالفات.

٧. الإجراءات الانضباطية والتظلمات

تطبيقاً لسياسة الأمن الوظيفي ولأئحة السلوك الوظيفي، تخضع المساءلة الأكاديمية للضوابط التالية:

- مبدأ التدرج العادل: يتم تطبيق العقوبات الانضباطية بشكل متدرج وعادل (من الأخف إلى الأشد) بما يتناسب تماماً مع حجم المخالفة الأكاديمية المرتكبة ومراعاة سوابق الموظف أو التدريسي.
- حق الدفاع عن النفس: تكفل الجامعة للمنسوبين والطلبة حق الدفاع عن النفس واستماع اللجان المختصة لأقوالهم ومبرراتهم قبل إصدار أي عقوبة.
- سرية التحقيق والشكاوى: تُعامل جميع قضايا الانضباط والشكاوى والتظلمات الأكاديمية بسرية تامة، ولا يجوز الإفصاح عنها إلا للمعنيين المباشرين مع حماية المتظلم من أي إجراءات انتقامية.
- المساءلة القانونية الكبرى: الإخلال الصارخ ببنود النزاهة والتزوير يعرض المخالف للمساءلة القانونية العامة وفقاً للقوانين العراقية النافذة.

٨. آليات الدعم والتحفيز لتعزيز النزاهة

تؤمن الجامعة بأن حماية النزاهة تتطلب التوعية والتحفيز، لذا تلتزم بـ:

- **التدريب المستمر:** توفير ورش عمل دورية للباحثين والطلبة حول أصول الكتابة الأكاديمية، والتوثيق العلمي، وآليات تسجيل براءات الاختراع.
- **أدوات الفحص والتدقيق:** توفير خدمات فحص الأصالة الفكرية لضمان التزام الابتكارات بمعايير الأمانة العلمية قبل النشر أو التسجيل.
- **المكافآت التنافسية:** تقديم حوافز مادية ومعنوية (شهادات تقدير، جوائز سنوية) للبحوث والابتكارات المتميزة والمتزامنة مع أعلى معايير الجودة والأمانة العلمية.

٩. سريان السياسة والمراجعة الدورية

- **السريان:** تسري هذه السياسة وتطبق على جميع الكليات والأقسام دون استثناء فور اعتمادها من مجلس الجامعة واللجنة العليا لرسم السياسات الجامعية.
- **التوافق:** يجب ألا تتعارض أي من بنود هذه السياسة مع القوانين النافذة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية.
- **المراجعة:** تخضع هذه السياسة لمراجعة وتقييم دوري شامل كل (٣ إلى ٥ سنوات) لضمان مواكبة المستجدات العلمية والقانونية.

اللجنة العليا لرسم السياسات الجامعية
جامعة العين العراقية

الموافقة النهائية:

التوقيع:

التاريخ: ٢٠٢٦ / ٧ / ٦

سريان السياسة:

تطبق هذه السياسة اعتباراً من (٢٠٢٦ / ٧ / ٦) ولتلتزم جميع الكليات بها دون استثناء. (تكون بنود هذه السياسة سارية المفعول على ان لا تتعارض مع التعليمات والضوابط والقوانين النافذة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي).